

وزارة العدل

بمقتها : الجزائية

القرار

رقم القضية : ٢٠٠٥/١٤٨٠

المصدر من محكمة التمييز المأذونة بإجراء المحاكمة وإصدار الحكم بإسم حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية

عبد الله الثاني ابن الحسين المعظم

الهيئة الحاكمة برئاسة القاضي السيد اسماعيل العمري

وعضوية القضاة السادة

نايف الابراهيم ، عبد الرحمن البنا ، فايز حمارنة ، احمد المومني .

التمييز الاول :

التمييز :

وكيله المحامي

التمييز ضده : الحق العام .

التمييز الثاني :

التمييز : نائب عام الجنايات الكبرى .

التمييز ضدهما : ١-

٢-

قدم في هذه القضية تمييزان الاول بتاريخ ٢٠٠٥/١٠/٣٠ والثاني بتاريخ ٢٠٠٥/١٠/٣٠ وذلك للطعن في الحكم الصادر عن محكمة الجنايات الكبرى في القضية رقم ٢٠٠٥/٢٣٩ تاريخ ٢٠٠٥/١٠/١٦ القاضي بما يلي :

- ١- عملاً بأحكام المادة ٢٣٦ من الاصول الجزائية اعلان براءة المتهم من جناية الشروع بالقتل المسندة اليه لعدم قيام الدليل القانوني بحقه .

- ٢- عملاً باحكام المادة ١٧٨ من الاصول الجزائية اعلان براءة المتهم مصعب حمدان من جنحة حمل وقيادة اداة حادة المسندة اليه لعدم قيام الدليل القانوني بحقه .
- ٣- عملاً باحكام المادة ٢٣٤ من الاصول الجزائية تعديل وصف التهمة المسندة للمتهم من جناية الشروع بالقتل خلافاً للمواد ٣٢٨ و ٧٠ و ٧٦ عقوبات إلى جنحة الايذاء البليغ خلافاً للمادة (٣٣٣) عقوبات و عملاً بذات المادة حسبه مدة ثلاث سنوات والرسوم .

وحيث تجد المحكمة أن المشتكى هو الذي بدأ يشتم المتهم وابتدا المشاجرة بعد أن كان المتهم يسير بالطريق عائداً إلى بيته وان المتهم طالب بالجامعة سنة ثالثة على ضوء الشهادة المبرزة بالدعوى الامر الذي تعتبره المحكمة سبباً مخففاً تقديرياً و عملاً بالمادة ١/١٠٠ عقوبات تخفيض العقوبة لتصبح الحبس مدة سنتين والرسوم .

٤- عملاً باحكام المادة ٧٢ عقوبات تنفيذ العقوبة الاشد بحق المتهم وهي حبسه مدة سنتين والرسوم محسوبه له مدة التوقيف ومصادرة الاداة الحادة حال ضبطها .

### وتنخص أسباب التمييز الاول بما يلي:

- ١- أخطأت المحكمة بادانة المميز بجنحة الايذاء عملاً بان الاداة الحادة كانت مع المجني عليه وقد حصل عراك عليها ادى إلى اصابته .
- ٢- بالتناوب أخطأت المحكمة بالارتفاع بالعقوبة إلى الحد الاعلى عملاً بانه لا يوجد أي سبب لذلك فهو طالب لا يوجد له استقبالات جرمية بالتالي فان المحكمة قد خالفت غاية المشرع التي وضع حدين بها وذلك لتفريد العقوبة .
- ٣- لقد جاء القرار مشوباً بعيب القصور في التعليل والتسبيب وفساد في الاستدلال .
- لهذه الاسباب يطلب وكيل المميز قبول التمييز شكلاً ونقض القرار المميز موضوعاً .

بتاريخ ٢٠٠٥/١١/٢١ قدم مساعد رئيس النيابة العامة مطالعة خطية طلب في نهايتها قبول التمييز شكلاً وورد التمييز موضوعاً .

• المیزان القضاة و التفتيش القضائي

القانون رقم ١١/١١/٢٠٠٨ المتعلق بـ

• الميزان القضاة و التفتيش القضائي

• التفتيش القضائي

القانون رقم ١١/١١/٢٠٠٨ المتعلق بـ  
القانون رقم ١١/١١/٢٠٠٨ المتعلق بـ

( ٢٠٠٨ / ١١ / ١١ )

القانون رقم ١١/١١/٢٠٠٨ المتعلق بـ

• التفتيش القضائي

القانون رقم ١١/١١/٢٠٠٨ المتعلق بـ

القانون رقم ١١/١١/٢٠٠٨ المتعلق بـ

القانون رقم ١١/١١/٢٠٠٨ المتعلق بـ

• التفتيش القضائي

القانون رقم ١١/١١/٢٠٠٨ المتعلق بـ

القانون رقم ١١/١١/٢٠٠٨ المتعلق بـ

• التفتيش القضائي

القانون رقم ١١/١١/٢٠٠٨ المتعلق بـ

القانون رقم ١١/١١/٢٠٠٨ المتعلق بـ

• التفتيش القضائي



٢- عملاً بأحكام المادة ١٧٨ من الاصول الجزائية إعلان براءة المتهم عن جنحة حيازة وحمل اداة لحام قدام الدليل .

٣- عملاً بأحكام المادة ٢٣٤ من الاصول الجزائية تعديل وصف التهمة المسندة للمتهم ( من جنابة الشروع بالقتل خلافاً للمواد ٣٢٨ ، ٧٠ ، ٧٦ عقوبات إلى جنحة الايذاء خلافاً للمادة ٣٣٣ عقوبات و عملاً بذات المادة حبسة مدة ثلاث سنوات والرسوم .

وحيث تجد المحكمة أن المشتكى هو الذي بدأ يشتم المتهم وابتدأ بالمشاجرة بعد أن كان المتهم يسير بالطريق عائداً إلى بيته وأن المتهم طالب بالجامعة سنة ثالثة على ضوء الشهادة المبرزة بالدعوى الأمر الذي تعتبره المحكمة سبباً مخففاً تقديرياً و عملاً بأحكام المادة ١٠٠ عقوبات تخفيض العقوبة لتصبح الحبس مدة سنتين والرسوم .

٤- و عملاً بأحكام المادة ٧٢ عقوبات تنفيذ العقوبة الاشد بحق المتهم وهي حبسه مدة سنتين والرسوم ومصارفة الاداة الحادة .

لم يقبل النائب العام لدى محكمة الجنابات الكبرى والمتهم قطعاً كل واحد منهما به تمييزاً للاسباب الواردة في تمييز كل منهما .

وبتاريخ ٢٠٠٥/١١/٢١ قدم مساعد رئيس النيابة العامة مطالعة خطية طلب فيها قبول التمييز شكلاً لتقديمه ضمن المدة القانونية ورده موضوعاً .

كما قدم بتاريخ ٢٠٠٥/١١/٢١ مطالعة خطية حول التمييز المقدم من النائب العام لدى محكمة الجنابات الكبرى طلب فيها قبول التمييز شكلاً وتقص القرار المميز .

بالرد على أسباب التمييز المقدم من النائب العام لدى محكمة الجنابات الكبرى المنصبة على تخطئة محكمة الجنابات الكبرى بالنتيجة التي توصلت إليها وبتعديل وصف التهمة المسندة للمميز ضد الاول من جنابة الشروع بالقتل إلى جنحة الايذاء .

في ذلك نجد أن ما يميز جريمة الشروع بالقتل عن جريمة الايذاء المبحوث عنها بالمادة ٣٣٣ من قانون العقوبات هو النية الجرمية التي اتجهت إليها ارادة الجاني في فعل الاعتداء فالنية الجرمية في جريمة الشروع بالقتل امر باطني يستدل عليها من الافعال

والامور الظاهرة التي يقارنها الجاني في الاداة المستعملة بالقتل ومن مكان الاصابة وهل هي في مكان خطر ام لا ومن طبيعة الاصابة التي ألحقها الجاني بالمجني عليه ومن ظروف الدصوى مما يبني عليه انه لا بد من إقامة الدليل على اتجاه نية الجاني لازهاق روح المجني عليه حتى يعتبر الفعل شروعا بالقتل .

وفي الحالة المعروضة بالاداة المستعملة اداة قاتلة بطبيعتها ومكان الاصابة في موقع خطر كما اشر بذلك أخصائي الطب الشرعي الذي نظم التقرير الطبي بحق المجني عليه الذي تعرض لطعنة باداة حادة على الرقبة في المنطقة اليسرى من الصدر اجريت له عملية جراحية تم خلالها وقف النزيف الحاد ووضع له انبوب درفنة لسحب الهواء وكان مصابا بالحجيب للمفاوي الايسر مع وجود خدران وضعف في الطرف العلوي الايسر وبين أن الاصابة بالعتق هي نتيجة اصابة باداة حادة والموقع خطر والاصابة شكات خطورة على حياة المصاب .

وعليه فان الالفعال التي اتاها المميز ضده الاول تدل دلالة اكيدة وواضحة على أن هذه الالفعال كافية للقضاء على حياة المجني عليه وازهاق روحه والدليل على ذلك أن الالداة وهي الشبرية هي اداة قاتلة ومكان الاصابة قاتل وحيث أن الوفاة لم تحصل رغم قيام المميز ضده الاول بكافة الالفعال اللازمة لحدوثها فإنها تشكل جناية الشروع التام بالقتل وليس الايذاء بحدود المادة ٣٣٣ عقوبات .

وعليه فان محكمة الجنايات الكبرى عندما قضت بتعديل وصف التهمة من جناية الشروع بالقتل إلى جنحة الايذاء بحدود المادة ٣٣٣ عقوبات فتكون قد خالفت القانون من ناحية التطبيق القانوني وقرارها في غير محله ومستوجبا للنقض .

اما بالنسبة للمميز ضده رحيث توصلت محكمة الجنايات الكبرى إلى أن النجاسة العامة لم تقدم أي دليل يشير إلى ارتكاب المميز ضده للجرم المسند إليه سوى اقوال الشاهد وانها لم تضمن المحكمة لشهادته والتي لم تعزز بأي دليل آخر تؤيد لها فان استبعاد محكمة الجنايات الكبرى لشهادته من عداد البيينة واقعا في محله الامر الذي يتعين معه اعلان برأئته .

٤٠٣  
رئيس القضاة  
القاضي

القاضي  
القاضي  
القاضي

٢٠٠٦/١/٨/٧ الموافق ١٤٢٦ سنة الحجة ٨ ذو القعدة  
صدر بتأريخ ٨ ذو القعدة

٠ كيونوني القاضي المقتضى إجراءها المصدر في الأوراق وإعادة عليه الكبرى

لذا قرر يقضى القرار المميز لورود أسباب تمييز النائب العام لدى محكمة الجنايات

هذه المر حالي

أسباب تمييز النائب العام لدى محكمة الجنايات الخاضعة لبحث لجنة في

قائه وعلى ضوء ذلك على محكمة الجنايات بالنسبة للمتميز المقدم من المتميز والنسبة لأسباب